الأمم المتحدة

A/AC.109/2004/SR.9

الجمعية العامة

Distr.: General
18 August 2005
Arabic
Original: Russian

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد إيسي . . . . . (بابوا غينيا الجديدة)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة جزر فولكلاند (مالفيناس)

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

04-39502 (A)
0439502

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

اعتماد جدول الأعمال

١ - اعتمد جدول الأعمال،

مسألة جزر فولكلاند (مالفيناس) (A/AC.109/2004/12 و A/AC.109/2004/L.8)

٢ - بناء على دعوة الرئيس شغلت وفود الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبيرو وغواتيمالا مقاعد إلى طاولة اللجنة بعد أن أعلنت رغبتها في المشاركة في مناقشة المسألة.

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

٣ - بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد إدواردز والسيد سامرز (المجلس التشريعي لجزر فولكلاند) مقعدين إلى طاولة الملتمسين.

٤ - **السيد إدواردز** (المجلس التشريعي لجزر فولكلاند): قال إن الأمين العام للأمم المتحدة بعث برسالة قبل عدة أسابيع إلى المشتركين في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار أكد فيها من جديد التزامه بإنهاء استعمار الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما فيها جزر فولكلاند، والتزامه بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

٥ - ويتمتع سكان جزر فولكلاند بالاستقلال في نواحي متعددة، إذ ينتخبون مجلسهم التشريعي الداخلي وحكومتهم، كما أن اقتصاد الجزر ينمو بسرعة ويحظى السكان بمستوى معيشة مرتفع جدا، ويوجد بالجزر نظامان راسخان للتعليم والرعاية الصحية. ولا تسيطر الحكومة البريطانية إلا على مجالين وحيدين هما السياسة الخارجية والدفاع.

٦ - والدفاع القوي لازم لسكان جزر فولكلاند، حيث أن بلدا مجاورا قد اتخذ موقفا عدوانيا ضد الجزر طيلة سنوات عديدة. ولما كانت ذكريات ذلك العدوان ما زالت واضحة في ذاكرة سكان الجزر، فإنهم لم يرغبوا في الاحتفاظ بأية علاقات سياسية أو ثقافية أو تجارية مع ذلك البلد. وأسفر تدخل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في الأعمال القتالية عام ١٩٨٢ عن تدعيم روابطها مع جزر فولكلاند التي أرست قاعدة اقتصادية متينة من أجل بناء الحياة في المستقبل.

٧ - وأنشئت عام ١٩٨٦ منطقة محمية طبيعية وصيد الأسماك حول جور فولكلاند، مما مكّن من زيادة عائد ميزانية الإقليم عن طريق إعطاء التراخيص لقوارب صيد السمك الأجنبية وجمع الرسوم المفروضة على السلع العابرة. وتعي قيادة جزر فولكلاند جيدا هشاشة ذلك النظام البيئي، ولا تدخر جهدا ولا تكلفة لكي تحميه وتديره بكفاءة. ويهيئ تنمية هذا القطاع الاقتصادي الزخم اللازم لتطوير الزراعة وتنويع السياحة وتنمية الأعمال التجارية الريفية؛ وبالتالي تتمكن جزر فولكلاند من بيع منتجاتها المحلية في الأسواق الأوروبية الجديدة بدعم من الاتحاد الأوروبي.

٨ - ومع تطوير السياحة في الجزر يأتي تطوير صناعة الضيافة. وعلاوة على ذلك، بدأت سفن الرحلات السياحية زيارة الجزر على نحو أكثر تكرارا، وبالتالي زادت خدمات الطيران من بلدان أمريكا الجنوبية. وشكلت الشركات المحلية مشاريع مشتركة مع شركات صيد السمك الأجنبية، مما عاد بالنفع الكبير عليها.

٩ - ويجري بناء مدارس جديدة في الجزر، كما أن نوعية تعليم الأطفال مرتفعة بالنسبة للمعايير الدولية. ونظرا للاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي المتنامي، يعود كثير من الشباب الذين تخصصوا في مجالات الطب والطب

البيطري والهندسة والقضاء والمحاسبة إلى الجزر للعمل بعد الانتهاء من دراستهم، ويمثل ذلك تغيرا جذريا في الاتجاه الذي كان موجودا حتى عام ١٩٨٢. وهناك مطار في الجزر يربطها بالمملكة المتحدة وأمريكا الجنوبية. ويجري تطوير مكثف لنظم الطرق الرئيسية، مما يتيح الفرصة لظهور فرص جديدة في الجزر للتجارة والتبادل التجاري. وفي عام ١٩٨٦ أنشئ مستشفى جديد، مما أتاح للجزر خدمات طبية ممتازة، أما المرضى الذين يحتاجون إلى علاج خاص فيجري نقلهم جوا إلى المملكة المتحدة أو شيلي. وبفضل وجود فرص اقتصادية جديدة في الجزر، يجري التوسع أيضا في خدمات التلفزيون والهاتف واتصالات الفاكس وشبكة الإنترنت. وتتساوى الآن جداول الأجور ومستويات المعاشات التقاعدية واستحقاقات الأسر مع مثيلتها في غرب أوروبا، مما يمكن جزر فولكلاند من دعوة الأطباء والمدرسين المهرة من البلدان المتحضرة.

١٠ - ورأى المتكلم أيضا أنه من الضروري أن يشير إلى أن الاستكشافات الجيولوجية للبترول ما زالت جارية قرب الجزر رغم أنه لم يجر العثور بعد على احتياطيات تجارية للبترول.

١١ - وبعد صراع عام ١٩٨٢، تمكنت المملكة المتحدة والأرجنتين من التطبيع الأساسي لعلاقاتهما وأوقفتا مؤقتا مناقشة مسألة سيادة جزر فولكلاند. وبدأ وزير الشؤون الخارجية في الأرجنتين في ذلك الوقت شن حملة لكسب قلوب وعقول سكان الجزر، إلا أن تلك الحملة باءت بالفشل. وبعد التغير الذي حدث مؤخرا في الحكومة في الأرجنتين، أصبحت علاقات ذلك البلد بالجزر أكثر توترا. وهدف حكومة الرئيس كيرشنر إلحاق أكبر قدر ممكن من الضرر باقتصاد الجزر، بل إنها حاولت إعاقة كل جانب تقريبا من جوانب تنمية الجزر. فعلى سبيل المثال، فرضت الأرجنتين حظرا على الطائرات المستأجرة التي تطير من أمريكا الجنوبية خلال مجال الأرجنتين الجوي، محاولة بذلك إلحاق الضرر بالمشاريع التجارية للسفن السياحية. وبالنسبة لصيد السمك، فرغم المحادثات التي جرت طيلة عدة سنوات حول الحفاظ على مصائد السمك في جنوب غربي المحيط الأطلسي، انتهكت الأرجنتين جميع مبادئ حفظ الطبيعة إذ سمحت لسفن صيد السمك التابعة لها بالعمل في البحار المفتوحة لأغراض استنفاد أرصدة السمك في المياه الإقليمية لجزر فولكلاند. ولحسن الحظ، فشلت في ذلك، إلا أن هذا يشير مرة أخرى إلى موقف الأرجنتين التخريبي إزاء هذه الجزر.

١٢ - وقد استمر تاريخ جزر فولكلاند أكثر من ١٧٠ سنة، وأثناء ذلك الوقت شكل شعبها ثقافته ومؤسساته الفريدة الخاصة به وأصبح مستقلا بكل معنى الكلمة. ومنذ عام ١٩٩٠، تطورت جميع مجالات الأنشطة الاقتصادية - فيما عدا الدفاع - على أساس مبدأ الاكتفاء الذاتي. ويرى شعب جزر فولكلاند أن علاقاته الخارجية مع المملكة المتحدة ترتكز على التشاور والحوار، بينما تقوم علاقاتهما في مجال الدفاع على مبدأ الشراكة.

١٣ - وأضاف المتكلم أن سكان جزر فولكلاند يودون أن تقر الأرجنتين برغبتهم في العيش في سلام على أساس حسن الجوار. وينبغي للأرجنتين أن تعترف على الأقل بوجود الحكم الذاتي في الجزر، حيث أن الحكومة الأرجنتينية الحالية لا تفضل إجراء المحادثات فيما يتعلق بالجزر إلا من خلال حكومة المملكة المتحدة، مما لا يشجع مطلقا على إحراز التقدم السياسي في العلاقات بين البلدين.

١٤ - وقال المتكلم إن الغرض من وراء البيان الذي يدلي به في اللجنة الخاصة تذكيرها بأن سكان جزر فولكلاند يرغبون في ممارسة حقهم القانوني في السعي إلى تحقيق طموحاتهم السياسية واختيار الوضع السيادي، أي الحق في

تقرير المصير. والقرار المطروح أمام اللجنة يقترح دعم إجراء تغيير في السيادة. ولما كان سكان جزر فولكلاند لا يرغبون في أن يفقدوا وضعهم السيادي البريطاني، فقد حث المتكلم الوفود على عدم اتخاذ القرار إلى أن يأخذ في الحسبان بالرغبات الشرعية لسكان جزر فولكلاند وحقهم في تقرير مستقبلهم.

١٥ - **السيد سامرز** (عضو المجلس التشريعي لجزر فولكلاند): أعرب عن ثقته في أن اللجنة الخاصة ستعمل على إحراز تقدم حقيقي في سياق العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار. وفيما يتعلق بجزر فولكلاند، فإنه من الممكن تحقيق هذا التقدم، كما يمكن التوصل إليه في نطاق أهلية اللجنة الخاصة.

١٦ - وذكّر بالرسالة التي بعثها الأمين العام إلى المشتركين في حلقة أنغويلا الدراسية لعام ٢٠٠٣، حيث أشار الأمين العام إلى أنه يمكن للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أن تحصل على الحكم الذاتي الكامل عن طريق الارتباط الحر، أو الاندماج مع دول أخرى، أو الاستقلال؛ فقال المتكلم إن إقليمه ليس مستعمرة وأن شعبه ليس شعبا مستعمرا، وأنه لم يلق هذه المعاملة من حكومة المملكة المتحدة. ويجب ألا يظهر المجتمع الدولي أي تسامح إزاء من يواصلون الادعاءات الإقليمية ويتجاهلون في نفس الوقت رغبات شعوب الأقاليم، وهي محور هذه النزاعات. وقد نفذ شعب جزر فولكلاند طيلة سنوات عديدة الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق تنمية إقليمية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، كما أنه يدعم آليات الحكم المحلي من أجل تحقيق تقرير المصير.

١٧ - ويجري حكم جزر فولكلاند أساسا عن طريق حكومة منتخبة على نحو ديمقراطي. ولدى الجزر دستور حديث يكفل الحماية الشاملة لحقوق الإنسان وحرياته. وفي الوقت المناسب، ستدرج في نص الدستور تعديلات تستهدف كفالة استمرار وجود مؤسسات سياسية فعالة ونظام قضائي مستقل وخدمات حكومية لائقة في جزر فولكلاند.

١٨ - وتحتفظ جزر فولكلاند بعلاقات عمل ممتازة مع المملكة المتحدة، مما يشجع على تقدم التنمية السياسية في الإقليم. وكان من المراحل الهامة في هذه العملية أن جرى عام ١٩٩٩ اعتماد الوثيقة المعنونة ''الشراكة من أجل التقدم والرخاء بين المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار''. ولم تسيطر حكومة المملكة المتحدة على شؤون جزر فولكلاند إلا في مجالي السياسة الخارجية والدفاع، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى تصرفات الأرجنتين.

١٩ - وبعد حرب جزر فولكلاند عام ١٩٨٢، حدثت تغيرات ضخمة في الحالة في الجزر. وبفضل الاستثمار في تنمية الهياكل الأساسية وإتاحة فرص اقتصادية جديدة تتصل بصيد السمك في أعماق البحار والسياحة، ظهرت دفعة جديدة قوية أدت إلى تجلي أفضل خصائص سكان فولكلاند. واتضحت منافع الاكتفاء الذاتي الاقتصادي والإدارة السديدة للشؤون المالية.

٢٠ - ويعيش سكان فولكلاند في مجتمع محلي سلمي، على درجة عالية من التنظيم، خال من الفساد والتحيز، توزع فيه المنافع المادية توزيعا عادلا فيما بين جميع السكان. وخلافا لما تؤكده بعض وسائط الإعلام الجماهيري، لا يتمتع شعب جزر فولكلاند بالثراء الفاحش؛ ومع ذلك، فمن الأهم أنه ليس بالشعب الفقير أو المضطهد أو المستغل. ويتمتع العمال المهاجرون، ومعظمهم نازحون من جزيرة سانت هيلانة ومن شيلي، بنفس الفرص الاقتصادية والمزايا المتاحة للمقيمين بصفة دائمة.

٢١ - ولا توجد أية حركات تسعى إلى الاستقلال أو إلى تغيير الوضع السياسي في جزر فولكلاند. ويرى شعب الجزر

أن أفضل خيار لهم الاحتفاظ بالعلاقات الحالية مع المملكة المتحدة. وقد انتخب جميع أعضاء المجلس التشريعي الحالي والمجالس التشريعية السابقة من منطق فهمهم أنهم سيعملون على تأييد الوضع الحالي للعلاقات مع المملكة المتحدة، وبالتالي مع الاتحاد الأوروبي. وقد وعد كل منهم في حملته الانتخابية بعدم تقديم تنازلات إلى الأرجنتين بشأن السيادة؛ ومع ذلك كان أعضاء المجلس على استعداد للتعاون في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، وبخاصة في مجالي حماية البيئة الطبيعية والأرصدة السمكية. وفاز هذا الوضع في كل عملية انتخابية بفضل التعبير الحر والديمقراطي لإرادة سكان جزر فولكلاند، مما شكل أيضا ممارسة لحقهم في تقرير المصير.

٢٢ - وقد صرحت حكومة الأرجنتين بأن الطريقة الوحيدة لحسم ''النزاع'' حول جزر فولكلاند هو الأخذ في الحسبان بمصالح شعب هذه الجزر. وأشار المتكلم إلى أن ذلك لم يشر إلى رغبات أو طموحات الشعب، بل إلى مصالحه، كما أن حكومة الأرجنتين لم تقترح أن يتولى سكان فولكلاند بأنفسهم تحديد هذه المصالح. وقد أعلن وزير الشؤون الخارجية في الأرجنتين أكثر من مرة أن وجهات نظر شعب جزر فولكلاند ''لا صلة لها بالموضوع''. وهذا الموقف يشكل تحديا للهدف الأساسي للجنة الخاصة، الذي يتجسد في مساندة حقوق وطموحات شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ومن بينها شعب جزر فولكلاند.

٢٣ - وتحاول الأرجنتين جاهدة أن تقوض الحكم الذاتي في جزر فولكلاند إذ تسعى إلى منع سكان فولكلاند من المشاركة في أعمال الهيئات الدولية والمعارض التجارية. ومن الواضح أن هذا يخالف مفهوم دعم الحكم الذاتي الداخلي. ويرى المتكلم أنه يجب على اللجنة أن ترفض أية محاولة لإحلال سيطرة دولة أجنبية محل الحكم الذاتي الداخلي ومحل التعبير عن الإرادة تعبيرا حرا وديمقراطيا. وحث المتكلم اللجنة الخاصة على مراعاة العواقب الناتجة عن اتخاذ قرار لا يجري فيه حتى ذكر المفاهيم الأساسية التي طلب من اللجنة الخاصة أن تحميها، وهي الحكم الذاتي الداخلي وتقرير المصير.

٢٤ - وحذر المتكلم أعضاء اللجنة الخاصة من أن الطرف الآخر في النزاع الإقليمي سيشير إلى فكرة عدم انطباق مبدأ تقرير المصير على جزر فولكلاند، حيث أنه ينبغي لمبدأ السلامة الإقليمية أن يحظى بالأسبقية. وفي ضوء ما تقدم، ذكّر المتكلم الأعضاء بأنه مراعاة للإطار المفاهيمي للأمم المتحدة لا يمكن تحقيق إنهاء الاستعمار عن طريق تنفيذ مبدأ السلامة الإقليمية. وفضلا عن ذلك، يرى أنه لا يمكن تطبيق مفهوم السلامة الإقليمية على جزر فولكلاند التي تختلف عن الأرجنتين اختلافا جيولوجيا وثقافيا ولغويا وتاريخيا.

٢٥ - وينبغي أن يكون المبدأ التوجيهي للمملكة المتحدة والأرجنتين واللجنة الخاصة هو مبدأ تقرير المصير لشعب جزر فولكلاند. وتأكيدات الأرجنتين أن شعب جزر فولكلاند ليس شعبا منفصلا تأكيدات واهية مثلها مثل التأكيد على أن شعوب أوروغواي والبرازيل والأرجنتين وشيلي وغيرها الكثير من شعوب أمريكا الجنوبية التي تتكون أساسا من مهاجرين من أوروبا أو أفريقيا ليست شعوبا منفصلة، وهي تأكيدات تنافي الحقيقة. وهناك أسر كثيرة في جزر فولكلاند يرجع وجودها هناك إلى ما يصل إلى ثمانية أجيال. واقترح المتكلم أن تقبل الأرجنتين الواقع وأن تظهر الاحترام الواجب لميثاق الأمم المتحدة وأنشطة اللجنة الخاصة ورغبات شعب جزر فولكلاند.

٢٦ - وعدد المتكلم التدابير التي اتخذتها حكومة الأرجنتين والتي يعتبرها غير ودية وغير مسؤولة، وبخاصة صيد السمك على نطاق واسع في المياه الواقعة على حافة المنطقة

الاقتصادية الخاصة بجزر فولكلاند، وحظر طيران الخطوط الجوية التجارية التابعة لشيلي العاملة في خدمة سفن الرحلات السياحية التي تزور الجزر، وإرسال الزوارق البحرية لكي تشترك في أعمال عدائية ضد زوارق الصيد الأجنبية الحاصلة على التصاريح اللازمة للصيد في مياه جزر فولكلاند. والغرض من وراء اتخاذ تلك التدابير هو إجبار حكومتي جزر فولكلاند والمملكة المتحدة على التفاوض حول السيادة، إلا أن سكان فولكلاند لن يرضخوا لذلك. ولا يمكن أن تكون هناك مفاوضات من أي نوع حول السيادة، لأن إجراء المفاوضات ينطوي على الاستعداد للتغيير أو لتقديم التنازلات، وهذا الاستعداد لا يوجد في جزر فولكلاند.

٢٧ - وفي ضوء ذلك، رأى المتكلم أن ينبغي للجنة الخاصة ألا تتخذ أي قرار يتضمن الدعوة إلى إيجاد حل تفاوضي لمسألة فولكلاند/مالفيناس لأن المقيمين في جزر فولكلاند لا يريدون ذلك. وطلب إلى اللجنة الخاصة أن تقدم إلى جزر فولكلاند نفس الحماية والدعم لتطوير الحكم الذاتي الداخلي مثلها مثل غيرها من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وكان المتكلم يلمح بذلك إلى فحوى مشاريع القرارات المطروحة أمام اللجنة الخاصة بشأن الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تقع تحت سيطرة المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وحث المتكلم اللجنة الخاصة على الأخذ في الحسبان برغبة شعب جزر فولكلاند في الإبقاء على أواصر الشراكة مع المملكة المتحدة، وأوصى بإدراج مفهوم حق جميع الشعوب في تقرير المصير في جميع القرارات اللاحقة بشأن جزر فولكلاند، بوصفه المدخل الأساسي.

٢٨ - **السيد ريكيلو غوال** (كوبا): قال إن المتكلم السابق أشار في بيانه إلى أنه ليس لديه إلا فكرة عامة جدا عن أعمال اللجنة الخاصة. وأن بعض النقاط التي أثارها لا أساس لها نظرا لافتقاره إلى المعلومات. وعلى وجه الخصوص، لم يكن على دراية كافية بفحوى القرارات التي اتخذتها اللجنة الخاصة من سنة إلى أخرى فيما يتعلق بالمسألة، والتي شكلت أساس أعمالها.

٢٩ - انسحب السيد إدواردز والسيد سامرز.

٣٠ - بناء على دعوة الرئيس، اتخذ السيد بتس مكانا إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٣١ - **السيد بتس:** قال إنه مما لا شك فيه أن النزاع حول السيادة على جزر مالفيناس (فولكلاند) نزاع استعماري. وكان المتكلم يشير إلى استيلاء دولة معتدية، هي المملكة المتحدة، على جزء من أرض الأرجنتين واحتلاله. وقال إن الجزر في حيازة المملكة المتحدة منذ عام ١٨٣٣، ولكن، كما يعلم الجميع، الحيازة ليست مرادفا للسيادة. ولم توافق الأرجنتين مطلقا على إعطاء جزر مالفيناس (فولكلاند) للمملكة المتحدة؛ وبالتالي، فإن المسألة هي الاستعمار غير الشرعي من جانب دولة لأرض تابعة لدولة أخرى. ولما كانت اللجنة الخاصة تتناول مسائل إنهاء الاستعمار، فإن هذه المسألة تقع في اختصاصها.

٣٢ - وأضاف أن المستشارين البريطانيين اللذين أدليا ببيانين في الدورة الحالية للجنة الخاصة أشارا إلى مبدأ تقرير المصير للشعوب، فقالا إن هذا المبدأ هو القضية الجوهرية في النزاع حول الجزر. ولم يوافق المتكلم على هذا الرأي لأنه قبل عام ١٨٣٣، امتدت السيادة الفعلية للأرجنتين، التي ورثتها عن إسبانيا، إلى جزر مالفيناس (فولكلاند)، ولم تكن تلك الجزر أرضا غير محتلة يمكن أن تشكل هدفا لاستعمار قانوني من جانب دولة أجنبية. كما أنه لا يمكن تطبيق مبدأ تقرير المصير في السياق الحالي لأنه طيلة الاستعمار البريطاني غير القانوني للجزر، قامت المملكة المتحدة بطرد سكان تلك الجزر الأرجنتينيين وإحلال المستعمرين البريطانيين محلهم. ومنذ ذلك الوقت، لم يجر السماح لمواطني الأرجنتين بأن

يستقروا بحرية في الجزر ولا بأن يمتلكوا أراض هناك. وفي أواخر العام الماضي، اقترحت حكومة الأرجنتين أن تبدأ المملكة المتحدة مفاوضات لاستعادة خدمات الطيران المباشر المعتادة بين الجزء الرئيسي من الأرجنتين وجزر مالفيناس (فولكلاند)، وأن تشمل هذه الخدمات الخطوط الجوية الأرجنتينية. ولهذه الخدمات أهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية في الجزر، وأعرب المتكلم عن عدم اعتقاده أن سكان الجزر يشاطرون سلطات المملكة المتحدة الرأي في هذا الصدد. وقد حان الوقت لاستعادة الروابط التجارية والعلاقات التي تعود بالنفع المتبادل بين الإقليم وبقية الأرجنتين والتي أصبحت ممكنة بفضل اتفاق الاتصالات الثنائي لعام ١٩٧١، الذي أبرم وفقا للتوصيات التي تضمنها قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) الصادر في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥.

٣٣ - وفرضت هذه السنة قيود صارمة بشكل استثنائي على صيد الحبار في المياه المحيطة بالجزر، مما شكل أساسا للاستمرار في ممارسة البيع من جانب واحد لتراخيص صيد السمك في الجزر، وأسفر عن استمرار استنزاف الأرصدة السمكية من الحبار. وأعربت سلطات الأرجنتين عن قلقها إزاء هذه المشكلة واستمرت في مراقبة الصيد في تلك المنطقة عن طريق ممارسة حقوقها السيادية.

٣٤ - وطيلة العقدين الماضيين، كانت حكومة المملكة المتحدة تكرر القول بأنه لا يمكن التفاوض بشأن مسألة السيادة على جزر مالفيناس (فولكلاند). وحث المتكلم اللجنة الخاصة على اتخاذ التدابير اللازمة لكي تعيد المملكة المتحدة النظر في رفضها القاطع لحسم النزاع عن طريق إجراء مفاوضات ثنائية متحضرة، وفقا لما أوصت به قرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. ويدعم القانون الدولي السائد مطلب الأرجنتين بأن تتمكن من ممارسة حقوقها السيادية القانونية.

٣٥ - انسحب السيد بتس.

٣٦ - بناء على دعوة الرئيس، اتخذت السيدة فيرنت مكانا إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٣٧ - **السيدة فيرنت**: قالت إنها من سلالة دون لويس فيرنت الذي عينته حكومة الأرجنتين عام ١٨٢٩ حاكما عسكريا وسياسيا للملديف (منقولة بدون تعديل) وظل كذلك إلى عام ١٨٣٢. وقد ساعد دون لويس فيرنت على توطيد سيادة الأرجنتين على الملديف (منقولة بدون تعديل). وكانت جهوده وأفعاله عملية واستراتيجية، ورأى أنه من المهم أن تجري المحافظة على روابط وثيقة مع القارة من خلال تطوير الاتصالات من أجل تحقيق التنمية في الجزر. وكان يؤمن إيمانا راسخا بالإمكانيات الاقتصادية للملديف (منقولة بدون تعديل) وحاول أن يقنع الدوائر المالية والاقتصادية الوطنية والدولية بذلك، فضلا عن الحكومة في بوينس أيرس. وفي عام ١٨٢٣ حصل على تصريح بالاستقرار في الجزر بغية إدارة إحدى مصائد السمك وتربية الماشية على نحو تجاري. وقد جرى منحه قطعة من الأرض لكي يقيم مزرعة لتربية أغنام المرينوس. ودلل كل ذلك على الاهتمام الذي أولته السلطات في بوينس أيرس للمشاريع التي تطلبت إقامة مراكز سكانية دائمة في كل من الأجزاء الجزرية والقارية في جنوب البلد.

٣٨ - وأكدت المتكلمة أن الامتيازات التي حصل عليها دون لويس فيرنت في ذلك الوقت لم تثر أي اعتراض على الإطلاق من المملكة المتحدة أو من أية دولة أخرى.

٣٩ - وفي عام ١٨٢٤، وصلت إلى الملديف (منقولة بدون تعديل) أول بعثة نظمها فيرنت؛ وبعد ذلك لم يبخل بما له لكي يقتني السفن ويدفع أجور العاملين ويغطي نفقات التأمين ويحصل على المشتروات الزراعية وغيرها بغية توسيع

نطاق مشاريعه التجارية في أرخبيل مالفيناس وجزيرة دي لوس إستادوس.

٤٠ - ولم يكن الحاكم فيرنت يسترشد في أعماله بمصالحه الشخصية فحسب. وتشير الوثائق العديدة إلى أنه بعث إلى الحكومة بتقارير كثيرة عن القدرات الاقتصادية الهائلة للأرخبيل وعن نتائج بعثته. وكان مقتنعا بمنافع إقامة مراكز سكانية دائمة؛ وفي هذا الصدد، طلب أن توضع الأراضي الشاغرة في جزيرتي سوليداد ودي لوس إستادوس تحت تصرفه. وحث دون لويس فيرنت الحكومة في رسائله على أن توطد سلطتها القضائية على هاتين الجزيرتين عن طريق زيادة السكان وإقامة الحدود وإنشاء موانئ جديدة لصيد السمك. وبعد الموافقة على طلب الامتيازات الذي تقدم به لويس فيرنت، صدق على الوثائق لدى موثق، مؤكدا حقه في الملكية، كما صدق عليها لدى نائب القنصل البريطاني في بوينس أيرس، نظرا لوجود عدد كبير من السفن الإنكليزية في المنطقة. وأكدت المتكلمة أن ممثل المملكة المتحدة لم يعترض على الإجراءات الإدارية المتخذة ولا على إصدار الوثائق المشار إليها أعلاه التي تؤكد الحق في الملكية، وبذلك يعترف بالحقوق السيادية للأرجنتين على هاتين الجزيرتين.

٤١ - والحكومة في بوينس أيرس، التي شجعت أنشطة فيرنت، جعلت ميناء سوليداد في تاريخ لاحق مركزا إداريا لجزر مالفيناس، بغية توطيد الشرعية في الجزر. وعلى مدى سنتين، زاد عدد سكان الأرخبيل إلى ١٠٠ شخص يعيشون في ديار جيدة البناء ويتمتعون بثمار أعمالهم ويشاركون في الأنشطة التجارية. ويشير كل ما سبق إلى أن الأرجنتينيين الذين وفدوا إلى هذه الجزر كانوا قد حصلوا على امتياز استخدام تلك الأراضي على نحو قانوني تماما من الحكومة في بوينس أيرس، التي تقع هذه الأرض في نطاق سلطانها القضائي.

٤٢ - وختاما، قالت المتكلمة إنها بوصفها مواطنة أرجنتينية وأحد أفراد أسرة يرتبط تاريخها ارتباطا وثيقا بتاريخ الملديف (منقولة بدون تعديل)، فإنها مقتنعة بحق الأرجنتين في الملديف (منقولة بدون تعديل) الذي يرتكز على المعايير الدولية التي كانت موجودة عندما نشب النزاع حول السيادة التي أكدتها اللجنة القضائية للبلدان الأمريكية. وبناء على ذلك، طلبت المتكلمة من اللجنة الخاصة أن تدعو إلى إجراء حوار بناء بين المملكة المتحدة والأرجنتين من أجل حسم النزاع حول السيادة بينهما وأن تتبنى هذا الحوار بكل الطرق الممكنة.

٤٣ - انسحبت السيدة فيرنت.

٤٤ - **السيد مونيوز** (شيلي): تكلم أيضا باسم بوليفيا وفنزويلا وكوبا، فعرض مشروع القرار المتعلق بمسألة جزر فولكلاند (مالفيناس) (A/AC.109/2004/L.8) وقال إن مشروع القرار يصور مبدأ الأمم المتحدة بشأن تلك المسألة.

٤٥ - وتؤيد شيلي مشروع القرار تأييدا تاما وتعرب عن أسفها في نفس الوقت حيث أن المسألة لم تحسم بعد رغم القرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة والمناشدات الكثيرة الصادرة عن المجتمع الدولي. وحضور عدد كبير من ممثلي بلدان أمريكا اللاتينية يشير إلى تزايد اهتمام بلدان المنطقة بهذه المسألة. وتؤيد شيلي حقوق الأرجنتين في النزاع حول السيادة على جزر مالفيناس، وترى أن السبيل الوحيد لحسم هذا النزاع يكمن في إجراء مفاوضات ثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة.

٤٦ - وإطالة أمد حالات الاستعمار في بداية القرن الحادي والعشرين ينطوي على مفارقة تاريخية ينبغي وضع حد لها. وتحث شيلي الأطراف في النزاع على استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن بغية تحقيق ذلك. وترجو شيلي، شأنها شأن غيرها من مقدمي مشروع القرار، أن يجري اعتماده بتوافق الآراء.

٤٧ - **السيد بيلسا** (وزير الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادات في الأرجنتين): ذكّر بأنه في عام ١٨٣٣ طردت القوات المسلحة للمملكة المتحدة ممثلي الهيئات الحاكمة الأرجنتينية وسكان الأرجنتين من جزر مالفيناس، فأرست بذلك أساس الاحتلال غير الشرعي للجزر، وخلقت حالة استعمارية لا مثيل لها. ووُضِعَت أسس نهج الأمم المتحدة إزاء مسألة جزر مالفيناس في قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، الذي أشارت فيه الجمعية إلى وجود نزاع بشأن السيادة على جزر مالفيناس وأقرت أن الطرفين في ذلك النزاع هما حكومة الأرجنتين وحكومة المملكة المتحدة فقط، وأنه يجب تسوية المسألة من خلال المفاوضات بين هاتين الحكومتين، وأنه يتعين على كل من الطرفين اللذين يسعيان إلى حل المسألة أن يأخذا بمصالح سكان جزر مالفيناس في الحسبان، علما بأن مبدأ تقرير المصير لا يطبق في هذه الحالة. وفي ذلك الصدد، أشار المتكلم إلى أنه في عام ١٩٨٥، اتخذت الجمعية العامة موقفا واضحا في ذلك السياق، حيث رفضت التعديلات التي اقترحتها المملكة المتحدة والتي استهدفت إدراج مبدأ تقرير المصير في مشروع القرار ذي الصلة.

٤٨ - وعند ذلك أشار المتكلم إلى أن الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ تضمنت أن ''أية محاولة ترمي إلى تمزيق الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لأي بلد لا تتماشى مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة''. وفي ضوء انتهاك سيادة الأرجنتين وسلامتها الإقليمية في القرن التاسع عشر، يجب أن يسبق مبدأ صون السلامة الإقليمية مبدأ تقرير المصير عند حل النزاع على جزر مالفيناس. ورأى المتكلم أنه من الضروري أن يؤخذ في الحسبان بأنه بعد أن استولت المملكة المتحدة على جزر مالفيناس، طردت السكان الأرجنتينيين من الجزر وعمرت الجزر بمهاجرين من المملكة المتحدة. وبالتالي، فإن إعطاء السكان الحاليين حق تقرير المصير سيكون بمثابة تقليدهم مهام المحكمين في نزاع إقليمي يكون أحد الأطراف فيه البلد الذي تولى توطينهم في تلك الجزر. وبذلك تكون الدولة المستعمرة قد أضفت الصبغة الشرعية على استيلائها على جزر مالفيناس. وهذا سيتعارض مع تفسير الأمم المتحدة لمبدأ تقرير المصير، الذي يخص شعبا واقعا تحت سيطرة أجنبية.

٤٩ - ولم تعترف الأرجنتين مطلقا بأن الإجراءات التي اتخذها المملكة المتحدة قانونية، بل طالبت دائما بعودة الجزر. ومجرد الإبقاء لمدة طويلة على الحالة التي وجدت في القرن التاسع عشر لا يشكل أي حق كان للدولة المستعمرة.

٥٠ - وقال المتكلم إن الوضع الذي رسم خطوطه العريضة يحظى بتأييد شعب الأرجنتين بأكمله. وتسبب مسألة استعادة السيادة على الجزر قلقا عميقا لشعب الأرجنتين، وينعكس ذلك في الدستور الوطني لعام ١٩٩٤. وعندما أدلى رئيس الأرجنتين ببيانه في الجلسة الافتتاحية للكونغرس الوطني عام ٢٠٠٤، قال إن استعادة السيادة على جزر مالفيناس هدف وطني وجزء لا يتجزأ من سياسة الدولة.

٥١ - وتدرك اللجنة الخاصة التزام حكومة الأرجنتين التزاما ثابتا بالتوصل إلى حل عادل وسلمي ونهائي للمشكلة. ومما يؤسف له أن المملكة المتحدة لا تزال تتجاهل نداءات المجتمع الدولي بالاستئناف السريع للمفاوضات حول مسألة السيادة.

٥٢ - وعند ذلك، قال المتكلم إنه منذ عام ١٩٨٩، توصل البلدان إلى تفاهمات مؤقتة في إطار صيغة السيادة حول الجوانب العملية لجنوب المحيط الأطلسي. ولكن هذه التفاهمات لا تعني قبول الأرجنتين للوضع القائم في المنطقة، كما أنها لن تكون بديلا للحل النهائي للنزاع. وتعتبر حكومة الأرجنتين أن الإجراءات التي تتخذها المملكة المتحدة

من جانب واحد في المناطق المتنازع عليها إجراءات غير مقبولة وتشكل انتهاكا لأحكام قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، الذي أهاب بالطرفين أن يمتنعا عن إدخال تعديلات من جانب واحد على الحالة في الوقت الذي تمر فيه الجزر بمرحلة إنهاء الاستعمار. وقد رفضت المملكة المتحدة أن تحترم شروط هذا القرار، كما أنها لم تمتثل لشروط التفاهمات مع الأرجنتين، التي رفضت المحاولات التي بذلتها المملكة المتحدة لممارسة سلطتها على المناطق المتنازع عليها. وأورد المتكلم عدة أمثلة لهذه المحاولات التي قامت بها المملكة المتحدة، بما فيها أنشطة شرطة مصائد السمك في جنوب المحيط الأطلسي، والدراسات الاستقصائية للهيدروكربون السيزمي، والتدابير المتخذة لمنع الاتصالات المباشرة بجزر مالفيناس، والتحديث الذي جرى مؤخرا للقاعدة البحرية البريطانية في جزر مالفيناس، ومحاولات إرسال ممثلين غير شرعيين لجزر مالفيناس إلى المنظمات الدولية. وفي هذا الصدد، ناشد المتكلم المملكة المتحدة من جديد أن تمتثل لأحكام قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ وأن تمتنع عن إدخال تعديلات من جانب واحد على الحالة.

٥٣ - وحكومة الأرجنتين على أتم الاستعداد للتعاون مع حكومة المملكة المتحدة من أجل التوصل إلى تفاهمات مؤقتة أخرى في إطار صيغة السيادة وعلى أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، بحيث تجري تهيئة ظروف موائمة لاستئناف المفاوضات حول السيادة. وقد اقترحت حكومة الأرجنتين استئناف الرحلات الجوية المعتادة للخطوط الجوية الأرجنتينية إلى جزر مالفيناس، فضلا عن استئناف الخدمة البحرية. ويرغب سكان باتاغونيا في استئناف التجارة التقليدية بين باتاغونيا وجزر مالفيناس، كما أنهم اقترحوا وضع طائرة ومستشفى تحت تصرف سكان مالفيناس من أجل تقديم الرعاية الطبية في حالات الطوارئ. كما أن هناك استعدادا مطلقا لدى الأرجنتين لاحترام أسلوب حياة سكان الجزر وتوفير الرفاه لهم.

٥٤ - وختاما، أكد المتكلم من جديد استعداد حكومة بلده لاستئناف المفاوضات حول السيادة، وحث المملكة المتحدة بقوة على الاستجابة للمناشدات العديدة من جانب المجتمع الدولي التي جرى النص عليها في قرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة.

٥٥ - **السيد ساردنبرغ** (البرازيل): تكلم باسم مجموعة ريو، فقال إن المجموعة ما زالت تؤيد أنشطة اللجنة الخاصة الرامية إلى القضاء على الاستعمار على أساس المبادئ الواردة في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

٥٦ - ورغم عدم وجود شك في التقدم المحرز أثناء الفترة من الستينات إلى الوقت الحاضر فيما يتعلق بتحقيق هذا الهدف، فقد كان من الواضح أيضا أن العمل لم يكتمل بعد وأنه كان من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي بذل الجهود، مما أدى إلى إعلان العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار. وتتضمن خطة عمل العقد الدولي الثاني توجيه نداء من أجل إنهاء استعمار الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إما عن طريق ممارسة الحق في تقرير المصير أو من خلال إجراء المشاورات والمفاوضات بين الدول المعنية من أجل حل المشاكل التي لم تحل إلى الآن.

٥٧ - وفي ظل روح المصالحة هذه، ينبغي أيضا حسم مسألة جزر مالفيناس التي يجب بصددها تسوية النزاع حول السيادة، وفقا لما ورد في القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) والقرار ٣١٦٠ (د-٢٨) الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، فضلا عن قرارات الجمعية العامة الأخرى. وفي ضوء ما سبق، ترى بلدان مجموعة ريو أنه من الضروري أن تستأنف حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات بغية إيجاد حل سلمي وعادل ونهائي في أقرب وقت ممكن للنزاع حول السيادة على

جزر مالفيناس، وجورجيا الجنوبية وجزر سندويتش الجنوبية، وفقا لقرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة.

٥٨ - ثم تكلم بوصفه ممثلا لبلده فقال إن البرازيل تود أن تؤيد مرة أخرى حقوق الأرجنتين في النزاع السابق الذكر حول السيادة. ونظرا لوجود روح من التعاون بين الأرجنتين والمملكة المتحدة في السنوات القليلة الماضية، فإن البرازيل ترجو أن يجري حسم النزاع حول السيادة على هذه الجزر الأرخبيلية والمياه المحيطة بها من خلال إجراء المفاوضات التي دعت إليها مرات عديدة الأمم المتحدة وبلدان أمريكا الجنوبية.

٥٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤ اعتمدت منظمة الدول الأمريكية إعلانا بشأن مسألة جزر مالفيناس كررت فيه الإعراب عن ضرورة البدء في المفاوضات في أقرب وقت مستطاع بغية حسم النزاع الذي طال أمده بين الأرجنتين والمملكة المتحدة حول السيادة. وعلاوة على ذلك، فإن الإعلان بشأن مسألة جزر مالفيناس، الذي اعتمد في الدورة العاشرة لرؤساء بلدان السوق المشتركة الجنوبية (السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي - ميركوسور) نص على أن الدول الأعضاء في ميركوسور تعلن مرة أخرى تأييدها للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع حول السيادة على جزر مالفيناس، وتشير إلى أن حل هذا النزاع الذي طال أمده حلا سريعا على أساس قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية من شأنه أن يخدم مصالح المنطقة بأسرها.

٦٠ - وفضلا عن ذلك، جرت الإشارة في اجتماع رؤساء بلدان أمريكا الجنوبية الذي عقد في البرازيل في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى أن جزر مالفيناس ما زالت مستعمرة، مما يتعارض مع المثل العليا للسلام والأمن والتعاون في شبه القارة، كما جرت الدعوة في الاجتماع إلى سرعة استئناف المفاوضات بغية إيجاد حل سلمي ونهائي للنزاع حول السيادة.

٦١ - وترحب البرازيل بالتحسينات التي جرت الإشارة إليها في ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2004/12)، إلا أن البرازيل تأسف لأنه لم يجر بعد تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة إجراء مفاوضات شاملة حول جزر مالفيناس. وفي ضوء ما تقدم، تؤيد البرازيل بقوة مشروع القرار المقدم من بوليفيا وفنزويلا وكوبا وشيلي، كما ترجو أن يجري اعتماده بدون تصويت.

٦٢ - **السيدة دي كلافيرول** (باراغواي): تكلمت باسم البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور) ورابطة دول بوليفيا وبيرو وشيلي، فقالت إن المسألة قيد المناقشة كانت مدرجة في جدول أعمال اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار منذ الستينات، وأن اللجنة والجمعية العامة قد أعلنتا مرات عديدة أن جوهر مشكلة الوضع الاستعماري الخاص لجزر مالفيناس يكمن في النزاع حول السيادة الذي يجب تسويته عن طريق إجراء المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة.

٦٣ - وتعرب الأرجنتين كل عام في اجتماعات اللجنة عن استعدادها للبدء في المفاوضات التي تطالب بها الأمم المتحدة. وقد أعلنت بلدان أمريكا الجنوبية مرارا وتكرارا أن من شأن تسوية مسألة جزر مالفيناس أن تخدم مصالح المنطقة بأكملها، وأنه ينبغي للبلدان المعنية أن تحسم هذا النزاع عن طريق إجراء مفاوضات دبلوماسية، وقد أكدت أيضا الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية ذلك من جديد مؤخرا.

٦٤ - وتؤيد الدول الأعضاء في ميركوسور تأييدا مطلقا حقوق الأرجنتين في النزاع حول السيادة على جزر مالفيناس وفقا لما أكدته بيانات رؤساء تلك البلدان. وحضور ممثلي بلدان ميركوسور والدولتين المنتسبتين الدورة الحالية دليل إضافي على هذا التأييد.

٦٥ - ورغم النداءات العديدة الصادرة عن المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل نهائي لذلك النزاع، ورغم استعداد الأرجنتين للاستجابة لمطالب الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمات أخرى، فمما يؤسف له أن المسألة لم تحسم بعد. وعلى الرغم من عدم تحقيق أي نجاح، فقد رأت بلدان ميركوسور أنه من الضروري أن يناشد المجتمع الدولي الطرفين حسم هذه المشكلة الاستعمارية التي لا تزال قائمة في جنوب المحيط الأطلسي. وفي هذا الصدد، تؤيد بلدان ميركوسور والدولتان المنتسبتان إليها مشروع القرار المقدم من وفد شيلي مع بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية، وترجو أن يجري اعتماده بتوافق الآراء.

٦٦ - **السيد باوليو** (أوروغواي): استشهد بقول وزير خارجية الأرجنتين أن جزر مالفيناس ستعود إلى سيادة الأرجنتين، حتى إذا استغرق ذلك ''٤٠٠ سنة من الصبر''، فقال إن الصبر فضيلة عملية إلى أقصى حد، كما أنه عنصر في غاية الأهمية بالنسبة للتوصل إلى حل سلمي للعديد من الصراعات الدولية. ومن الأمثلة الهامة على ذلك استعادة السلامة الإقليمية لبولندا بعد الحرب العالمية الأولى وبعد ١٢٥ سنة من الانفصال واحتلال الدول الأجنبية لها. وقد اضطلعت المملكة المتحدة في ذلك الوقت بدور حاسم في استعادة بولندا لأراضيها. وبالتالي، فإن التاريخ لا يقدم الأمثلة المفيدة فحسب، بل أمثلة السلوك المتضارب أيضا.

٦٧ - وفيما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس، فإن شعوب وحكومات أمريكا اللاتينية برمتها، التي تعتبر أن الحالة الراهنة أمر شاذ ينبغي وضع حد له، تظهر الصبر. وهذه الحالة الشاذة هي نتيجة انتهاك السلامة الإقليمية للأرجنتين، ثم يجري الاستشهاد بعد ذلك، بدون أساس، بمبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها. ووفقا للتفسير الخاطئ الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ، يُعطى سكان جزر مالفيناس حق العيش تحت سيادة دولة بينما يوجدون في إقليم ينتمي إلى دولة أخرى.

٦٨ - وتتحلى اللجنة الخاصة بالصبر، فهي تصدر سنة بعد أخرى المناشدات المعتادة للطرفين بغية استئناف حوار بناء في أقرب وقت مستطاع. ورغم عدم رغبة أحد الطرفين في الاشتراك في عملية الحل السلمي، فقد توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن مجموعة كاملة من المسائل ذات المصلحة المتبادلة، وبخاصة في مجالات صيد السمك والمواصلات والاتصالات. وتهتم أوروغواي اهتماما خاصا باتفاق الأرجنتين والمملكة المتحدة على ضرورة إعداد معاهدة متعددة الأطراف تكفل استدامة أرصدة السمك في جنوب غربي المحيط الأطلسي.

٦٩ - وعلاوة على ذلك، تمنع الدورات التي تعقدها اللجنة الخاصة والنداءات التي تصدرها كل عام تفسير غياب المفاوضات بأنه توطيد للوضع الراهن أو دليل على انتهاء الصراع. والصراع ما زال قائما وستطالب أوروغواي بإيجاد حل له إلى أن تجري إعادة جزر مالفيناس إلى سيادة البلد الذي تنتمي إليه من الناحية الشرعية.

٧٠ - **السيد دي رفيرو** (بيرو): أقر البيان الذي أدلى به الوفد البرازيلي بالنيابة عن مجموعة ريو والبيان الذي أدلى به وفد باراغواي بالنيابة عن البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور) والدولتين المنتسبتين.

٧١ - وقال إن بيرو تؤيد بثبات جهود الأمم المتحدة للقضاء على الاستعمار، وتعترف بالحق غير القابل للتصرف للشعب في تقرير مستقبله وفقا لما جرى توخيه في الميثاق وفي قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وعملية إنهاء الاستعمار إحدى المنجزات الرئيسية للأمم المتحدة، إلا أنه لم يجر الانتهاء منها بعد، ولذلك أعلنت الأمم المتحدة العقد الدولي

الثاني للقضاء على الاستعمار. وتدافع بيرو مرة تلو الأخرى عن حق الشعب في اختيار النظام السياسي الخاص به وتقدمه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ويشكل ذلك أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي والأمم المتحدة.

٧٢ - ومع ذلك، فبخلاف معظم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الأخرى، يكمن الطريق إلى حل مسألة جزر مالفيناس في حسم النزاع على السيادة. وترى بيرو أن هذا الحل يجب أن يستند إلى الاعتراف بالحقوق الشرعية للأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجنوب جورجيا وجزر سندويتش الجنوبية، بما في ذلك المناطق البحرية المحيطة. ورأى المتكلم أنه يتعين على الطرفين أن يستأنفا المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي ونهائي للنزاع في أقرب وقت ممكن، وهذا ما يتناوله مشروع القرار المطروح الآن أمام اللجنة.

٧٣ - وأشار المتكلم إلى أنه أثناء صراع عام ١٩٨٢، تقدمت بيرو بالعديد من الاقتراحات التي تستهدف إشراك الطرفين في حوار. أما الآن، فتؤيد بيرو إيجاد حل عادل وسلمي لمسألة جزر مالفيناس بجميع جوانبها، مما يبرز أهمية المفاوضات الشاملة وغير المقيدة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. وفي هذا السياق، تقر بيرو بالالتزامات التي قطعت في البلاغ الخاص بشأن جزر مالفيناس الذي صدر في اجتماع القمة الأيبيرية - الأمريكية عام ٢٠٠٣، والإعلان الذي اعتمدته منظمة الدول الأمريكية عام ٢٠٠٤ بشأن تلك المسألة.

٧٤ - **السيد شي** (الصين): قال إن موقف الصين الثابت إزاء هذه المسألة هو أنه ينبغي حسم النزاعات الإقليمية بين البلدان من خلال إجراء مفاوضات سلمية. وترجو الصين أن تواصل الأرجنتين والمملكة المتحدة حوارهما البناء وأن يتوصلا إلى حل عادل وسلمي للمشكلة في ظل الميثاق مع الاستناد إلى القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة واللجنة الخاصة بإنهاء الاستعمار. وبالتالي، تؤيد الصين اعتماد مشروع القرار المعروض.

٧٥ - **السيد مقداد** (الجمهورية العربية السورية): أشار إلى نية الأرجنتين في حل مسألة جزر فولكلاند (مالفيناس) حلا سلميا، وأيد مشروع القرار المعروض، ورأى أن من شأن اعتماده بتوافق الآراء أن يمكن من إعادة تأكيد دور المجتمع الدولي في حل المشكلة. وأعرب عن ثقة بلده في أن استئناف الحوار والصلات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة سيساعد على إيجاد حل ملائم لمشكلة السيادة على الجزر يقبله كل من الطرفين.

٧٦ - **السيد جني** (إندونيسيا): قال إن وفد بلده يشعر بقلق عميق نظرا لعدم التوصل إلى حل لمسألة جزر فولكلاند (مالفيناس) رغم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة الطرفين على حل المشكلة. وتتطور عملية إنهاء الاستعمار وفقا لمبدأ تقرير المصير للشعوب غير المستقلة؛ وفي نفس الوقت تدرك اللجنة الخاصة أنه لا يوجد معيار عام يمكن تطبيقه على جميع الحالات. وقد اعترف قرارا الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) و ٣١٦٠ (د-٢٨) بالطبيعة الخاصة لهذه المشكلة وبوجود نزاع حول السيادة على تلك الجزر بين الأرجنتين والمملكة المتحدة لا يمكن حله إلا على أساس الحوار والمفاوضات.

٧٧ - وترجو إندونيسيا أن تستأنف المفاوضات وفقا للشروط الواردة في قرارات الجمعية العامة، وستؤدي هذه المفاوضات إلى إيجاد حل عادل وسلمي ونهائي للمشكلة. وترجو إندونيسيا أيضا أن تتمكن اللجنة من اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٧٨ - **السيدة سانتانا** (فنزويلا): قالت إن موقف بلدها يتضح في البيان الذي أدلت به البرازيل باسم مجموعة ريو.

وإلى جانب ذلك، كانت فنزويلا عادة من مقدمي مشروع القرار المتعلق بهذه المسألة، مما يشير إلى اعتقادها الراسخ بأن إجراء حوار بين الطرفين هو أفضل خيار فيما يتصل بإيجاد حل سلمي لهذا النزاع. وترى فنزويلا أن الظروف الضرورية والكافية لحل النزاع مهيأة في ظل الديناميات الحالية للعلاقات الثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، وتحث فنزويلا كلا الطرفين على مواصلة هذه العملية بروح التعاون والتفاهم المتبادل. والأعمال التي تضطلع بها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، والمساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام، والبيانات المتعلقة بهذه المسألة والتي أدلى بها في مختلف المحافل الإقليمية والدولية تشير إلى الاهتمام الكبير الذي يكنه المجتمع الدولي لإيجاد حل سلمي وطويل الأمد للمشكلة على وجه السرعة وعلى أساس المفاوضات. ويرجو وفد فنزويلا أن يجري اعتماد مشروع القرار بدون تصويت.

٧٩ - **السيد أرانيبار كويروغا** (بوليفيا): أيد مشروع القار المعروض، وأقر البيانين اللذين أدلت بهما البرازيل بالنيابة عن مجموعة ريو وباراغواي بالنيابة عن البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور)، واسترعى الانتباه إلى البيان المتعلق بجزر مالفيناس الذي أدلى به في مؤتمر القمة الأيبيرية - الأمريكية الثالث عشر الذي عقد في سانتا كروس. وقد أكد هذا البيان من جديد على ضرورة استئناف حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات في أقرب وقت ممكن لإيجاد حل للنزاع وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومبادئ ميثاقها، بما في ذلك مبدأ السلامة الإقليمية. وبوليفيا مقتنعة بضرورة إجراء هذه المفاوضات.

٨٠ - **السيد ستانيسلاوس** (غرينادا): قال إنه على طرفي النزاع - الأرجنتين والمملكة المتحدة - تهيئة البيئة المؤاتية لكي يقرر شعب جور فولكلاند (مالفيناس) مصيره. ولن يحدث ذلك إلا إذا أجرت الأرجنتين والمملكة المتحدة مفاوضات تتسم بحسن النية وانفتاح العقل، وترتكز على تفكير جديد يستهدف إيجاد حل حاسم للمعضلة التي تجمع بين عوامل التاريخ والسيادة وتقرير المصير. وقد عرف الفيلسوف والمفكر العظيم أرسطو السياسة بأنها مناقشة تجريها الشعوب الحرة حول أفضل الطرق لحكم نفسها. ورأى المتكلم أنه رغم أن شعب جزر فولكلاند لا يتمتع بعد بالحرية بكل معنى الكلمة، فينبغي أن يعطى الفرصة لكي يجد أقصر السبل لتحديد طبيعة علاقاته مع كل من الأرجنتين والمملكة المتحدة في المستقبل. ويوصي وفد بلده أن تواصل المملكة المتحدة والأرجنتين تركيز اهتمامهما على المبدأ الذي يمكن أن يوحدهما، وبخاصة تكنولوجيا الاتصالات، وحفظ الأرصدة السمكية وزيادتها، وتعيين حدود الجرف القاري، والتنقيب الجيولوجي، إلخ.، لصالح سكان الجزر.

٨١ - **السيد ريكيلو غوال** (كوبا): قال إن وجود وزير خارجية الأرجنتين في الجلسة يدلل على الأهمية الكبرى التي تعلقها حكومة ذلك البلد على المشكلة قيد المناقشة، فضلا عن رغبتها الواضحة في إيجاد حل عن طريق المفاوضات. وحضور عدد كبير من وفود دول أمريكا اللاتينية هذه الجلسة يشهد على تأييد تلك الدول للحقوق الشرعية للأرجنتين في النزاع المتعلق بمسألة السيادة. وترى كوبا ضرورة استئناف المفاوضات الجادة في أقرب وقت ممكن، مما سيسفر عن إيجاد حل دائم ومرض وسلمي للنزاع.

٨٢ - **السيد أوكيو** (الكونغو): قال إن وفد بلده يضم صوته إلى الرأي الذي أبدته الوفود في بياناتها السابقة، حيث رأت أن المفاوضات الثنائية المباشرة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة هي السبيل الوحيد للتوصل إلى حل للنزاع المتعلق بالسيادة على جزر فولكلاند (مالفيناس). وحث كلا البلدين على استئناف عملية المفاوضات بغية التوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي لهذا الصراع المستمر.

٨٣ - **السيد قبطاني** (تونس): أعرب عن سروره لتمكن اللجنة الخاصة كثيرا من التوصل إلى توافق في الآراء في أعمالها، وبخاصة بالنسبة لمسألة جزر مالفيناس. وقد أظهرت تونس دائما استعدادها لتأييد التوافق في الآراء فيما يتعلق بضرورة التوصل إلى قرار من خلال المفاوضات. وفي هذا الصدد، تؤيد تونس استئناف المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بهدف التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للمشكلة.

٨٤ - **السيد ديفيز** (سيراليون): أكد من جديد موقف وفد بلده، الذي يكمن في تأييد إيجاد حل سلمي للمشكلة من خلال المفاوضات. ويستحيل التوصل إلى حل سلمي دون إجراء حوار أو التزام جميع الأطراف المعنية بتحقيق ذلك الهدف. ولهذا فإنه يحث جميع الأطراف على البدء في حوار للتوصل إلى حل نهائي للمشكلة. ورأى أنه يجب الاعتراف بالأهمية القصوى لرغبات سكان الجزيرة ومصالحهم. وأي حل لا يجسد إرادة سكان الجزر لا يمكن أن يكون حلا نهائيا. ويرى وفد بلده أن الفقرة ٢ من المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الفقرة ٤ من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية أكدتا من جديد حق سكان الجزر في تقرير المصير.

٨٥ - **السيد كاو** (فيجي): قال إن وفد بلده يؤيد مبدأ تقرير المصير بناء على آراء جميع الأطراف المعنية ورغبات السكان. وجرى توطيد هذا المبدأ في الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. ورأى المتكلم أن مشروع القرار المعروض على اللجنة الخاصة ينص على جميع النقاط التي تحظى بأكبر قدر من الأهمية. ومع ذلك، رأى أنه من الضروري أن تأخذ اللجنة الخاصة في حسبانها في الوقت المناسب أيضا رغبات سكان الجزر. ولم يعتبر اقتراح الإذعان لأصوات جميع الأطراف المعنية عند حل المسألة يتعارض مع مبادئ الميثاق، وحث اللجنة الخاصة، التي تعمل وفقا للميثاق، على ألا تغض النظر عن القضايا المتبقية التي قارنها بالسيف المسلط على الرقاب. والأموال التي تنفقها الأطراف على الدفاع يمكن استخدامها على نحو أفضل في سبيل تنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الهامة.

٨٦ - **السيد روداكوف** (الاتحاد الروسي): أعرب عن أمله في أن تعتمد اللجنة الخاصة مشروع القرار المتعلق بجزر فولكلاند (مالفيناس) بتوافق الآراء. وقال إن الاتحاد الروسي يفهم ضرورة التوصل إلى حل يقبله الطرفان لمسألة جزر فولكلاند (مالفيناس)، بحيث يكون قائما على مفاوضات ثنائية بريطانية - أرجنتينية، ومتفقا مع مقررات وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٨٧ - **السيد زينيا** (إثيوبيا): أشار إلى أن وفد بلده يلتزم دائما بوجهة النظر القائلة بأنه يجب حل مسألة جزر فولكلاند (مالفيناس) من خلال إجراء مفاوضات بين الطرفين المعنيين تأخذ في الحسبان بمصالح سكان الجزر.

٨٨ - **الرئيس**: استرعى الانتباه إلى مشروع القرار A/AC.109/2004/L.8 واقترح أن يعتمد بدون تصويت.

٨٩ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2004/L.8 بدون تصويت.

٩٠ - **الرئيس**: أعلن أن اللجنة الخاصة اختتمت نظرها في البند.

٩١ - **السيد بيلسا** (وزير الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادات في الأرجنتين): قال إن الموقف الذي اتخذته بلدان المنطقة أكد من جديد الإيمان بالدور الاستراتيجي الذي تضطلع به الأرجنتين في هذه المسألة صوب تحقيق الاندماج، مشيرا إلى أن الأخوة بين الأمم لا تقتصر على كلمات فحسب.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥